

الأزمات الاقتصادية تقود مسقط إلى فرض الضريبة على الدخل

خطة تشمل إعادة توجيه الدعم واحتساب أسعار جديدة للكهرباء والمياه



استهلاك حذر في ظل الأزمة

ستسهم الموارد المالية المتحصلة منها في بناء اقتصاد مستدام للأجيال القادمة. كما أنها ستسهم في تحسين الخدمات العامة ومواصلة تطوير البنية الأساسية في المستقبل. وسيستهدف تطبيق هذه الضريبة في توليد دخل ضريبي أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به في الظروف الاقتصادية المضطربة والجيدة والصعبة وتكمن فاعليتها في انخفاض تكاليف إدارتها وتحصيلها. وسيعمل قطاع الأعمال كمحصول للضرائب في السلطنة وسيتمثل فقط تكاليف فرض ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها والمطالبة بها والأمثال بالاتزامات الضريبية بموجب القانون واللائحة، بحيث تقوم المؤسسات المسجلة بإضافة هذه القيمة على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي تقدمها على أن يتحمل الضريبة المستهلك النهائي المتلقي لهذه السلع أو الخدمات.

ويتعين على قطاع الأعمال القيام بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة، كما ستحتاج المؤسسات بموجب قانون هذه الضريبة إلى تشغيل نظام محاسبة وفوترة فعال والاحتفاظ بسجلات محاسبية دقيقة. ويتوقع أن يكون تأثير ضريبة القيمة المضافة على كلفة المعيشة محدوداً خاصة وأن النسبة التي سيتم تطبيقها في السلطنة تعد منخفضة إذا ما قورنت مع تلك المطبقة في بلدان أخرى حول العالم ما يعني أن تأثير هذه الضريبة على أسعار السلع والخدمات سيكون غير ملحوظ.

القيمة المضافة حسب خبراء يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات. ومن المنتظر أن توفر ضريبة القيمة المضافة مورداً إضافياً للمالية العامة للدولة بضمن استمرار جودة الخدمات العامة، كما أنها ستدعم تحقيق أهداف السلطنة في تقليل الاعتماد على النفط والمنتجات الهيدروكربونية الأخرى كمصادر رئيسية لإيراداتها.



مونيكا مالك
خطوة مهمة ستأبها
دول مجلس التعاون
الخليجي عن كئيب

وكانت دول الخليج قد وقعت اتفاقية في 2016 لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لمواجهة ضغوط النفط، مع اتفاق ضمني بأن تطبق السعودية والإمارات وأبوظبي، وهو ما حدث بالفعل، ولحقت بهما البحرين في 2019. ويعد فرض ضريبة القيمة المضافة أحد الإصلاحات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، لإيجاد مصدر جديد للإيرادات.

واتفقت دول الخليج على استثناءات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية و94 سلعة غذائية من ضريبة القيمة المضافة عند تطبيقها. ويُؤمل على أن يكون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى القدرة التنافسية الدولية للسلطنة حيث

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد عُمان بعشرة في المئة هذا العام، وهو ما سيكون أكبر انكماش في الخليج، وأن يتوسع العجز إلى 18.3 في المئة من الناتج الإجمالي من 7.1 في المئة العام الماضي. وفي منتصف أكتوبر، قال السلطان هيثم إنه سيجري تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المئة في أبريل 2021، في إطار جهود تنويع إيرادات الحكومة. وتعد ضريبة القيمة المضافة من مطالب صندوق النقد الدولي بترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل حيث تهدف السلطنة إلى توليد دخل ضريبي أكثر استقراراً.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة "غير مباشرة" يتحمل قيمتها المستهلك النهائي في حين يقوم المورد (الخاضع للضريبة) باحتساب وتحصيل الضريبة وتسديدها إلى جهاز الضرائب، كما تعتبر ضريبة على الاستهلاك. وسيتم فرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات (باستثناءات محددة في القانون واللائحة) في كل نقطة بيع أي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، كما أنها ستفرض على استيراد السلع إلى السلطنة باستثناءات محددة في القانون واللائحة كذلك. وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصادي، كقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

دفعنا الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة سلطنة عمان إلى التفكير جدياً في فرض الضريبة على الدخل في أفق الأعوام المقبلة، في خطوة عجل بها تهاوي أسعار النفط وتراجع محركات النمو بعد إقرارها لضريبة القيمة المضافة منذ شهر تحت ضغوط فايروس كورونا.

مسقط - أدركت سلطنة عمان ضرورة التفكير في خطة اقتصادية تضمن خلال الأعوام المقبلة جلب مصادر تمويل عبر فرض ضريبة على أصحاب الدخل القوي وذلك بهدف تنويع الإيرادات وسد الفجوة المالية التي سببها وباء كورونا وتهاوي أسعار النفط. وقالت وزارة المالية العمانية في خطة اقتصادية للفترة من 2020 إلى 2024، نُشرت تفاصيل جديدة عنها في ساعة متأخرة الأحد، إنه من المتوقع أن تستحدث السلطنة فرض ضريبة دخل تطبق على أصحاب الدخل المرتفع في العام 2022.

وتهدف الخطة إلى خفض عجز المحلي الإجمالي بحلول 2024 من عجز مبدئي 15.8 في المئة في العام الجاري. وتستهدف السلطنة زيادة الإيرادات غير النفطية للحكومة إلى 35 في المئة من الإجمالي بحلول 2024، من 28 في المئة هذا العام. ولا تحصل أي من دول مجلس التعاون الخليجي الست، وجميعها منتجة للنفط، ضريبة دخل من الأفراد.

وفي الشهر الماضي، أقر السلطان هيثم، الذي تقلد الحكم في يناير، خطة مالية متوسطة الأجل لتحقيق الاستدامة في المالية الحكومية وسط ضغوط أزمة فايروس كورونا وأسعار النفط المنخفضة على خزينة الدولة. وتم كشف بعض تفاصيل الخطة في نشرة سندات صدرت الشهر الماضي دون ذكر موعد لتطبيق الضريبة. وجاء في الخطة أن حصيلة الضريبة ستستخدم لتمويل برامج اجتماعية.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، "ستكون ضريبة الدخل على الأفراد الأولى من نوعها في الخليج. أعتقد أنها ستكون خطوة مهمة وستتبعها دول مجلس التعاون الخليجي عن كثب". وقالت وثيقة التوازن الاقتصادي متوسط الأجل إن المبادرة ما زالت قيد الدراسة وإنه يجري فحص جميع جوانب التطبيق المتوقع أن يكون في العام 2022. وبحسب الوثيقة، تستهدف الخطة إعادة توجيه الدعم لمستحقيه فحسب بدلاً من توزيعه بلا استثناء. وسيجري حساب أسعار جديدة للكهرباء والمياه تدريجياً خلال السنوات القادمة.

وأشار إلى أن التهريب يكلف خزينة الدولة المغربية خسائر سنوية تتراوح بين 500 و700 مليون دولار. وقال التقرير، الذي اختلفت مناقشته في يناير الماضي، "توجد حوالي 3500 امرأة تمتنن التهريب المعيشي بمعدل سبتي، ويوجد أيضاً 200 طفل قاصر". ولفت إلى أن المغربيات المتهنات للتهريب المعيشي يعشن وضعاً مأساوياً ويمنن ليومين وأكثر في العراء. وقال إنهن "يستعملن الحفاظات خوفاً من ضياع فرصة العبور إلى سبتي لطلب السلع المهربة". ويرى عبدالله الهامل، عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب المغربي، أن "التهريب الذي ينتشر بالمغربيين له انعكاسات على الاقتصاد الوطني".

وأضاف الهامل، وهو أستاذ بجامعة وجة في حديث مع الأناضول، "بالمقابل نجد سكاناً في منطقة مجاورة يستفيدون من التهريب المعيشي، ولا يستطيعون أن يوفروا دخلاً مادياً آخر إلا من خلاله". وأكد أنه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية لسكان الشمال يصعب القول إن إغلاق المعبرين البريين أمام التهريب المعيشي، في مصلحة المواطنين، إلا إذا توفرت شروط معينة.

غلق المعابر الحدودية لا يكبح الاقتصاد الموازي في المغرب

تواصل تهريب البضائع الإسبانية إلى الرباط عبر منفذي سبتي ومليلية

تصاعد الجدل مجدداً في المغرب حول غلق معبري سبتي ومليلية حيث كشفت تقارير حديثة أن الخطوة لم تكبح التهريب ولم تمكن من إعادة ترتيب الاقتصاد الموازي، في وقت يتواصل فيه التوتر مع إسبانيا التي تعتبر المعبرين جزءاً من أراضيها.

الرباط - وضع غلق معبري سبتي ومليلية الحدوديين بين المغرب وإسبانيا، الرباط تحت مجهر المراقبة، في وقت كشفت فيه تقارير أن "التهريب المعيشي" يواصل انتعاشه ما من شأنه أن يضاعف متاعب الاقتصاد المحلي ويجهد خطط الحكومة في محاصرة التجارة الموازية. وقال تقرير مغربي رسمي إن إغلاق معبري سبتي ومليلية اللذين يخضعان إلى إدارة إسبانيا وتطالب الرباط باسترجاعهما، لا يعالج أسباب انتشار تجارة "التهريب المعيشي" شمال البلاد. وجاء ذلك في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي تسلمه العاهل المغربي الملك محمد السادس ونشر في الجريدة الرسمية مساء الأحد.

وأوضح التقرير أن "إغلاق معبري سبتي ومليلية من طرف المغرب، وكذلك منع العمليات التجارية عبر ميناء مليلية، منذ يوليو 2018، تدابير من شأنها أن تكون ناجعة على المدى القصير".

والتزاماً مع تلك الإجراءات حينها، ناقش البرلمان وحتى مطلع هذا العام، تقريراً يرصد معاناة العاملات في تهريب السلع، قبل أن تصدر لجنة برلمانية توصياتها بخصوص التقرير. وتعرض التقرير آنذاك إلى خلفيات اتخذت السلطات المغربية لقرارها بعد 60 سنة من استمرار الجمارك البرية مفتوحة، دون أن يتوقف "التهريب المعيشي"، عند ردود الفعل والقرارات المختلفة للإجراءات المغربية. كما يتوقف التقرير عند ردود الفعل الإسبانية، وقد تحدثت عن خسائر محتملة يتكبدها الاقتصاد المحلي في المدينتين.

وأشار إلى أن التهريب يكلف خزينة الدولة المغربية خسائر سنوية تتراوح بين 500 و700 مليون دولار. وقال التقرير، الذي اختلفت مناقشته في يناير الماضي، "توجد حوالي 3500 امرأة تمتنن التهريب المعيشي بمعدل سبتي، ويوجد أيضاً 200 طفل قاصر". ولفت إلى أن المغربيات المتهنات للتهريب المعيشي يعشن وضعاً مأساوياً ويمنن ليومين وأكثر في العراء. وقال إنهن "يستعملن الحفاظات خوفاً من ضياع فرصة العبور إلى سبتي لطلب السلع المهربة". ويرى عبدالله الهامل، عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب المغربي، أن "التهريب الذي ينتشر بالمغربيين له انعكاسات على الاقتصاد الوطني".

وأضاف الهامل، وهو أستاذ بجامعة وجة في حديث مع الأناضول، "بالمقابل نجد سكاناً في منطقة مجاورة يستفيدون من التهريب المعيشي، ولا يستطيعون أن يوفروا دخلاً مادياً آخر إلا من خلاله". وأكد أنه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية لسكان الشمال يصعب القول إن إغلاق المعبرين البريين أمام التهريب المعيشي، في مصلحة المواطنين، إلا إذا توفرت شروط معينة.

وأوصى التقرير بـ"منح تحفيزات ضريبية وتمويلية، وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام الشركات الوطنية، تشجيعاً لها على التوسع في المناطق المحاذية لسبتي ومليلية". وفي مارس الماضي أغلقت السلطات المغربية معبري سبتي ومليلية نهائياً أمام تجارة "التهريب المعيشي". وكان المغرب يبرر إغلاق منفذ الجمارك البري مع مدينتي سبتي ومليلية شمال البلاد والخاضعتين

لإغلاق معبري سبتي ومليلية نهائياً أمام تجارة "التهريب المعيشي". وكان المغرب يبرر إغلاق منفذ الجمارك البري مع مدينتي سبتي ومليلية شمال البلاد والخاضعتين



لرقابة هنا

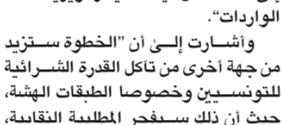
دعوة إلى منح تحفيزات ضريبية وتمويلية وتشجيع الشركات على التوسع في المناطق المحاذية لسبتي ومليلية

الحكومة التونسية ترضخ للمركزي بسحب موازنة تكميلية باهظة التكلفة

السبوتة، لكنه يزيد من معروض النقد ما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة". وأوضحت أن "إصدار المركزي لسندات وإعادة شرائها سيؤدي إلى تكديس النقود دون استثمارات وخلق للثروة، ما سيتسبب بالضرورة في التضخم، حيث أن هذا التضخم سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار، ويزيد تكلفة الواردات".

وأشارت إلى أن "الخطوة ستزيد من جهة أخرى من تآكل القدرة الشرائية للتونسيين وخصوصاً الطبقات الهشة، حيث أن ذلك سيفجر المطالبية النقابية، والمطالبية بزيادات في الأجور التي سيتم منحها دون مصادر تمويل ما يعمق التضخم المالي". وأضافت أن "كل هذه الظروف سترمي بالمواطنين في دوامة ارتفاع الأسعار وارتفاع كلفة الأجور والاستهلاك". واتكمت اقتصاد تونس المعتمد على السياحة بـ21.6 في المئة في الربع الثاني

قائلاً إنها سترفع التضخم وتخفف الاحتياطات وتضغط على العملة المحلية ضمن مخاطر أخرى. ويقوض الاقتصاد التونسي ارتفاع الدين وتدهور الخدمات العامة، وهو ما تفاقم بفعل الجائحة إلى جانب اضطراب سياسي مستمر عاماً.



فاطمة مرايكشي الشرفي
إصدار سندات يؤدي
إلى تكديس المعروض
النقدي دون استثمارات

وتقلت صحيفة ليدرز المحلية للخبرة في الاقتصاد فاطمة مرايكشي الشرفي قولها، إنه "في ظل هذه الأوضاع المالية ينبغي على البنك المركزي اتباع سياسة نقدية أكثر مرونة، كما هو مطلوب منه اليوم"، مشيرة إلى أن "شراء سندات من السوق المالية من شأنه أن يحسن

تونس - رضخت الحكومة التونسية للبنك المركزي بسحبها مشروع موازنة تكميلية باهظة التكلفة بعد رفض المركزي إصدار سندات لتمويل العجز القياسي في موازنة العام المقبل. قالت الحكومة التونسية، الإثنين، إنها سحبت مشروع قانون الموازنة التكميلية لعام 2020، والتي تنطوي على أكبر عجز منذ عقود، وذلك بعد أن طلب البرلمان والبنك المركزي منها خفض خطط إنفاقها. ورفضت لجنة المالية بالبرلمان الأسبوع الماضي، مشروع القانون الذي كان يضم خططاً لزيادة العجز المالي إلى 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة النفقات بنحو أربعة مليارات دولار، وهو ما يعود لحد كبير إلى جهود تخفيف أثر جائحة فايروس كورونا. وكانت الحكومة تعول على شراء البنك المركزي لسندات خزائنة لتمويل هذا العجز. لكن البنك رفض الخطة